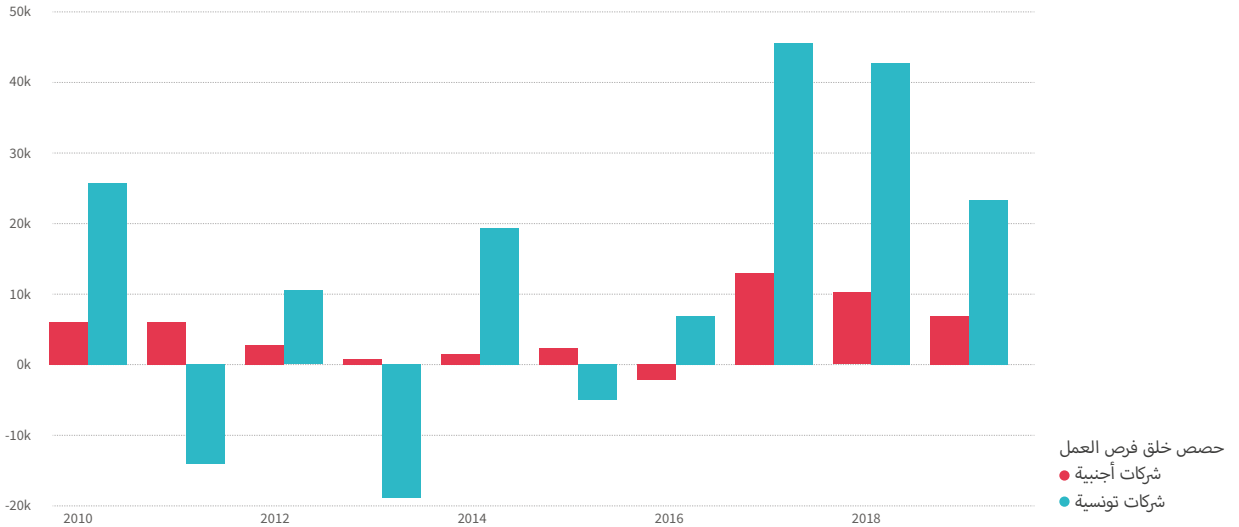


## على الرغم من أن الشركات التونسية هي المحرك الأساسي لخلق فرص العمل ، تظل الشركات الأجنبية أولوية التشريعات التونسية

### النقاط الرئيسية:

- مساهمة الشركات التونسية خلال العقد الماضي في خلق فرص العمل أكبر بثلاث مرات من الشركات الأجنبية. • تعتبر الآلات المنتجة الأكثر عرضة للتلاعب بالفواتير في العالم العربي.
- تعتبر الظروف الأمنية و السياسية عناصر حيوية للشركات التونسية التي كانت الأكثر تضرراً بها في 2011 و 2013 و 2015.
- يجب على اللوائح الحكومية أن تدعم الشركات الوطنية علماً أنها المحرك الرئيسي لخلق فرص العمل.

العنوان: تطور خلق فرص العمل في القطاع الخاص التونسي حسب جنسية الشركة بين 2009-2019  
المصدر: السجل الوطني للمؤسسات.



ساهمت الشركات التونسية الخاصة في خلق أكثر من 137 ألف فرصة عمل جديدة في الفترة المتراوحة ما بين سنتي 2009 و 2019، وهو ما يمثل 74% من إجمالي الوظائف التي قام القطاع الخاص بتوفيرها خلال العقد الماضي وتقريبا ثلاثة أضعاف مساهمة الشركات الأجنبية في خلق مواطن شغل للتونسيين في نفس الفترة. في المقابل، ساهمت الأوضاع السياسية المضطربة، بتواترت تسعة حكومات مختلفة على مدى السنوات العشر الماضية، والظروف الأمنية المزرية في إعاقة هذا التعزيز الهام لسوق الشغل التونسية مما انجر عنه تخفيض بـ 14 ألف و 19 ألف و 5 آلاف في عدد الوظائف التي توفرها الشركات التونسية الخاصة في سنوات 2011 و 2013 و 2015 تباعا. من ناحية أخرى، كانت مساهمة الشركات الأجنبية أقل أهمية. ومع ذلك، ووفقا للفصل 7 من قانون الاستثمار « 2016-71 في حالات مماثلة، يتمتع المستثمر الأجنبي بمعاملة وطنية لا تقل تفضيلا عن المستثمر التونسي فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في هذا القانون »، الذي أعطى معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب اعتقادا من المشرع التونسي بأنهم سيلعبون دورا أكبر في خلق فرص عمل للتونسيين مما يمكن هذه الشركات من التمتع بهرولة أكبر أمام الأزمات مقارنة بنظيرتها التونسية حيث أنها ليست شبه معزولة عن الاضطرابات الاقتصادية والانقسامات السياسية الوطنية فقط بل تتمتع أيضا بالامتيازات المنصوص عليها في قوانين الاستثمار واللوائح الضريبية الأخيرة. بيد أنه في سنة 2017، تضاعف عدد الوظائف التي يوفرها القطاع الخاص التونسي حوالي 12 مرة ليرتفع من 5 آلاف إلى 59 ألف خلال سنة واحدة. ساهمت عديد العوامل في هذا التعزيز للنشاط الاقتصادي التونسي ونذكر منها التحسن المستمر في الأوضاع الأمنية، تحسن جودة الخدمات إضافة إلى الموسم الفلاحي المتميز مما أدى إلى تعافي الشركات التونسية الخاصة و مكنتها من خلق أكثر من 77% من إجمالي مواطن الشغل الجديدة من نفس السنة. وقد إنخفض هذا الرقم خلال السنوات الأخيرة نظرا لنقص التشريعات الحكومية للحفاض على شركاتنا الوطنية و عودة الإنقسامات والإضطرابات السياسية.